



علاقة في مدرج الخسائر

## ارتباك السياسات الحكومية يعمق أزمة الخطوط الجزائرية تخمة القوة العاملة تعيق إحلال التوازنات المالية

وسبق للمستشار في إدارة الشركة محمد شارف أن اعترف بدخول الخطوط الجزائرية في أزمة معقدة بسبب التوتر المهني والاجتماعي السائد وغياب الثقة بين الإدارة والشركاء الاجتماعيين. واضطرت الشركة أحيانا للجوء إلى القضاء لإبطال شرعية الإضرابات المتكررة، لعلمها المسبق بانحياز القضاء لصالح الشركات الحكومية. ويرى المختصون في النزاعات القانونية أن لجوء الشركات الحكومية ومنها الخطوط الجزائرية إلى القضاء لحد من الإضرابات لن يحل المشكلة لأنه يبقى أسباب الإحترق قائمة وإمكانات العودة إلى إضرابات أخرى ممكنة بقدر ما يضمن وتيرة العمل داخل الشركة. وتعاني الشركة من تخمة في تعداد العمال والموظفين حيث ناهزت القوى العاملة فيها سقف العشرة آلاف موظف، ولا تزال عاجزة عن القيام بأي عملية تسريح لاستعادة توازنها المالية نظرا لكلفة الرواتب الباهظة.



الأمين الأندلسي  
مند قرار حظر الملاحة  
الجوية تم إلغاء 17  
الفرحلة

وأكثر عائق سجلته الإدارات المتعاقبة على الشركة، هو اصطدامها في كل مرة بالضغوط القوية، نظرا لاستغلال الشركة من طرف الناقدون في مؤسسات الدولة لتوظيف أبنائهم وأقاربهم في المناصب المهمة والمسؤولة. وسبق لجمعية مهاجرة في فرنسا، تتشكل من جالية جزائرية، أن نشرت لائحة طويلة بأسماء وهوية المسؤولين في مؤسسات وفروع ومكاتب الشركة وجميعهم يرتبطون عائليا بمسؤولين كبار في الدولة ووجنرالات وضباط الجيش ووزراء في الحكومة. ورغم أن الشركة تستحوذ على أكثر من 90 في المئة من حركة الملاحة الجوية في البلاد، إلا أنها اضطرت في أكثر من مرة إلى جدول ديون لها لدى البنوك المحلية، في إطار عملية تجديد أسطولها الجوي التي بدأت العام 2013. لكن مصادر نقابية حملت مرارا إدارة الخطوط الجزائرية مسؤولية الأخطال المالية التي تعيشها الشركة، بسبب ما تصفه بـ"التغالل عن تحصيل مستحقاتها لدى مؤسسات رسمية".

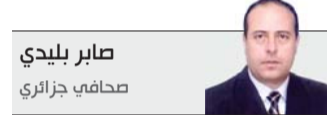
تزايدت محنة المسؤولين لإيقاد الخطوط الجزائرية الغارقة في أزمات كثيرة منذ سنوات وضاعت من حداثها أزمة الوباء نتيجة استمرار إغلاق المجال الجوي أمام الرحلات، ما جعلها تتكدس خسائر بملايين الدولارات خلال ثلاثة أشهر مع غياب الحلول العاجلة لتفادي شبح إفلاس الشركة الحكومية.

مطلع الشهر المقبل، خاصة مع حرص الخطوط الجزائرية على احترام قواعد السلامة والتباعد الاجتماعي وإمكانية تقليص طاقة الاستيعاب إلى النصفين أو النصف، وإن كان الإجراء نفسه لم يتضح من يتحمل خسائره: الشركة أو المسافرون؟ وحفاظا على تنافسية الشركة مع شركات الطيران الدولية، كشف الأندلسي أن معظم التذاكر طلب أصحابها تاجيلها إلى ما بعد شهر سبتمبر المقبل، وأن تغيير التواريخ يتم بصفة مجانية في نفس الدرجة وطوال فترة صلاحية التذكرة قبل تاريخ الرحلة. وأكد أن زبائن الشركة يستفيدون من تعديلات دون تكلفة في نفس المقصورة وإلى كل الوجهات في نفس البلد، بالنسبة للرحلات الممتدة إلى غاية 31 مارس من العام القادم، وأن التذكرة قابلة للتعويض في حالة عدم الاستخدام بعد هذا التاريخ.

واضطرت إدارة الشركة إلى تقليص رواتب موظفيها خلال الأشهر الأخيرة، بسبب الخسائر الناجمة عن قرار وقف الملاحة الجوية، وتم إشراك النقابات الناشطة في القرار تفاديا لأي ردود فعل من الموظفين والعمال، خاصة وأن الشركة عانت في السنوات الأخيرة من سلسلة اضطرابات متجددة لأسباب مختلفة. وتعيش الخطوط الجزائرية وضعية اقتصادية ومالية هشة، بسبب ارتباطها بالقرار السياسي في البلاد، مما كلفها إمكانية المنافسة مع شركات الطيران الدولية العاملة بالبلاد في مجال الأسعار ومستوى الخدمات. ولا تزال الحكومة مترددة في الانضمام إلى اتفاقية السماوات المتوحدة قياسا بشركتي الطيران الحكوميتين في كل من تونس والمغرب من خلال الترويج لتجربيات تتعلق بمحاولاتها إيقاد الشركة من شبح الإفلاس.

### لا تزال الجزائر ترفض الانضمام إلى اتفاقية السماوات المفتوحة خشية انهيار شركة الطيران الحكومية

وكثيرا ما تتلقى الشركة انتقادات شديدة من المسافرين المحليين والمهاجرين، بسبب غلاء الأسعار مقارنة بشركات الطيران في المنطقة، مما حرم بعضهم من التضحية بإجازاتهم السنوية في مسقط رأسهم أو ببعض أفراد العائلة، نظرا للتكلفة الكبيرة لسفر عدة أفراد من عائلة واحدة إلى بلادهم.



طاهر بلدي  
صحافي جزائري

الجزائر - فاقمت جائحة كورونا الأزمة، التي تتخبط فيها الخطوط الجوية الجزائرية، منذ سنوات بسبب غياب استراتيجيات واضحة تجعل من الشركة الحكومية تعمل على أسس مستدامة حتى في أوقات الأزمات. ورغم دخول جميع الأطراف الحكومية والنقابية في هدنة مؤقتة منذ الإعلان عن حزمة التدابير الوقائية وعلى رأسها حظر حركة الطيران الداخلي والخارجي، إلا أن الشركة تكبدت خسائر كبيرة، يتوقع أن تزيد من حدة الاختلالات المالية للشركة.

وتشير التقديرات الرسمية إلى أن الشركة تعرضت لخسائر منذ بداية إغلاق المجال الجوي في أواخر شهر مارس الماضي، خشية تفشي فيروس كورونا، بلغت نحو 350 مليون دولار. واستعدادات حقيقة تحسبا لرفع قرار حظر الملاحة الجوية، والعودة إلى النشاط العادي، أملا في تدارك الحد الأقصى من الخسائر التي تكبدتها خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة. واعتبر خبراء أن الشلل الذي ضرب رحلات الخطوط الجزائرية ما هو إلا قمة جبل المشكلات، التي تعاني منها الشركة الحكومية والتي تخفي وراءها أزمات مزمنة خلفتها السياسات المرتبطة للحكومات المتعاقبة.

وأفاد الناطق الرسمي للشركة الأمين الأندلسي بأن "الجوية الجزائرية شرعت في عملية تجديد صلاحية أكثر من نصف مليون تذكرة سفر تخص رحلات داخلية ودولية، كان قد تم شراؤها ولم تستهلك بسبب تعليق النقل الجوي في الـ18 من مارس الماضي". ولفت إلى أنه منذ صدور قرار حظر الملاحة الجوية في البلاد، في إطار مواجهة وباء كورونا، تم إلغاء 17 ألف رحلة، تتضمن نحو 600 ألف تذكرة. وأوضح الأندلسي أنه تمت تعبئة وكالات الشركة في أربع ولايات كمرحلة أولى والعاصمة ووهران وقسنطينة وعنابة، وقد تم تسجيل حضور أعداد من الزبائن بغرض تمديد صلاحية تلك التذاكر.

ورغم ربط مسؤولي الشركة مسألة عودة نشاط الخطوط الجزائرية بالوضعية الصحية وبما تقرره السلطات العليا للبلاد، إلا أن تحضيرات لافتة تمت معابنتها على مطارات البلاد وعلى طائرات النقل، مما يرجح فرضية العودة القريبة لاسيما وأن الشركة لم يعد بإمكانها تحمل المزيد من الخسائر. ويتطلع المسافرون وعمال ومسؤولو الشركة إلى عودة قريبة للنشاط تكون

## المغرب يطلق مشاريع استثمارية بقيمة 2.3 مليار دولار

وأعطى العاهل المغربي الملك محمد السادس في يوليو الماضي زخما جديدا للاقتصاد بقرار استبدال النموذج التنموي القديم بأخر أكثر شمولية. وتهدف الخطوة بالأساس إلى تحفيز كافة القطاعات الحيوية وإذابة الفوارق الاجتماعية بين المناطق وفق إستراتيجية ستقوم بتنفيذها لجنة خاصة تحت إشرافه المباشر. وتوسعى السلطات إلى الرفع من مؤشرات التنمية البشرية، وتحسين ظروف عيش السكان، لاسيما الأحياء ناقصة التجهيز، وكذلك تقوية البنيات التحتية الأساسية، وتعزيز شبكة الطرق لتحسين ظروف التنقل بها. وتشكل مسألة توفير فرص عمل أحد الأهداف الرئيسية، من خلال تأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

وتشير التقديرات الرسمية إلى أن ثلثي الشركات المغربية تتركز في ثلاث جهات هي الدار البيضاء والرباط وطنجة من بين 12 جهة. وتعكس العلاقات الاقتصادية والسياسية الوطيدة مع البلدان الأفريقية النجاحات ذات الصدى العالمي، التي عرفت مشاريع متعددة في صناعات السيارات والطائرات. وأملت الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة في مواجهة كورونا ضرورة تاجيل الاجتماع الذي كان مقررا في منتصف مارس الماضي. وبذلت الحكومة خلال الفترة الماضية جهودا لمواجهة الوباء عبر تقديم مساعدات مالية مباشرة لما يناهز 7 ملايين من الأسر والمستفيدين لدعم القدرة الشرائية والاستهلاك الداخلي. كما تم اعتماد البات لدعم ومواكبة الشركات عبر المحافظة على الاستثمار في القطاع العام وتحسين أجال أداء المؤسسات الحكومية من خلال تيسير الحصول على القروض أو تأخير أجل تسديدها.

وتم تعزيز تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص قصد تحويل أنشطة بعض الشركات لإنتاج وسائل الوقاية وبعض المستلزمات الطبية.

كثف المغرب من جهوده لبناء اقتصاد مستدام من خلال الإعلان عن إطلاق حزمة مشاريع تنموية جديدة تساعد في خفض مستوى البطالة، رغم ظروف جائحة كورونا، وذلك في سياق برنامج متكامل أكثر شمولية يشرف عليه العاهل المغربي الملك محمد السادس بشكل مباشر.

وتحول المغرب في السنوات الأخيرة إلى ورشة عالمية واسعة للاستثمارات في جميع أنحاء البلاد وهي تمتد من مشاريع تطوير الموانئ والمطارات والطرق إلى المشاريع الثقافية والسياحية، وصولا إلى مشاريع الطاقة المتجددة التي تعد الأكثر طموحا على مستوى العالم.

ويؤكد خبراء أن هذه المشاريع التي رصدت لها استثمارات ضخمة تعكس الإستراتيجية التي تتبعها الدولة من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي والخروج تدريجيا من تبعات أزمة وباء كورونا.

وتتسجم مختلف هذه المشاريع مع أولويات مخطط تنمية 2015 / 2020 الذي يهدف إلى تسريع وتيرة توفير 8500 فرصة عمل جديد.

واستقبلت الأوساط الاقتصادية القرار بالكثير من التفاؤل كونه يؤسس لمرحلة أكثر انفتاحا لتعزيز بناء الاقتصاد على أسس مستدامة. وأورد بيان لرئاسة الحكومة أن "رئيس الحكومة المغربية سعد الدين العثماني تراس بالرباط اجتماع الدورة الـ78 للجنة الاستثمارات، خصص للمصادقة على 45 مشروع اتفاقية استثمار، ستوفر 3194 فرصة عمل مباشرة و5406 فرص عمل غير مباشرة".

وتقول الحكومة إنها حريصة على إعطاء دفعة قوية لإنعاش الاقتصاد المحلي وتوفير سبل النهوض به في ظل تفشي جائحة كورونا وتبعاتها الاقتصادية السلبية. وحصل قطاع البنية التحتية في مجال الطاقة والطاقة المتجددة على ثلث قيمة الاستثمارات، يليه قطاع الاتصالات، ثم قطاع الصناعة والتجارة بنسب متفاوتة.

## تداعيات الوباء تحاصر صناعة الغاز العالمية

لكن منتجين كبارا قالوا إن حالة عدم اليقين المستمرة بعد انهيار في أسعار الغاز الطبيعي المسال إلى مستويات متدنية قياسية هذا العام دون الدولارين لكل مليون وحدة حرارية بريطانية يعني أن مشروعات الغاز الأقل تكلفة فقط ستتمضي قدما. وتقرر تاجيل مشروعات لأكثر من 140 مليون طن على مستوى العالم. وفي أستراليا ونيابا وغينيا الجديدة وحدهما، هناك خمسة مشروعات معلقة. وذكر تشيويو اليابانية، وهي مقاول كبير في مشروعات الغاز الطبيعي المسال، إن العمل توقف بصورة كبيرة وأنه يتعين أن يحدث استقرار بالسوق أولا قبل أن يمضي المسطرون قدما في مشروعاتهم.

وقال أندرو تان رئيس تشيويو أوشينيا "حتى أكون صادقا تماما، أقول إننا لا نرى أي مؤشرات واعدة حاليا". وترى رويسال داتش شل مخاوف على المدى القصير تضغط على قرارات الجميع بخصوص المشروعات الجديدة. وقال تونسي نونسان رئيس شل في

مليون (أستراليا) - رجح محللون أن تكبح تداعيات أزمة فيروس كورونا شبيهة صناعة الغاز العالمية رغم أن الطلب سيتعافى قليلا مع تخفيف قيود الإغلاق حول العالم.

ولا يتوقع القطاع أي تغيير في الأفق القوية بعيد المدى للطلب بعد أزمة كوفيد-19، لكنه يرجح نقصا في الإمدادات خلال السنوات الأربع المقبلة بسبب تاجيل مشروعات للغاز جراء إجراءات العزل العام، التي تهدف إلى مواجهة الجائحة وانهيار أسعار النفط. وأكد منتجون ومشترون ومطورون في مجال الغاز الطبيعي المسال وكالة رويترز الأربعاء أن الوقود سيكون مطلوبيا على المدى البعيد لدعم طاقة الرياح والطاقة الشمسية ويحل محل توليد الطاقة باستخدام الفحم وإنتاج الهيدروجين عالميا.

وقال ناثان فاي رئيس مجلس إدارة شركة إكسون موبيل في أستراليا خلال مؤتمر سنوي أسترالي للطاقة لكريدي سويس "نرى الحاجة إلى استثمار كبير في مشروعات جديدة وتسييل جديد".



محاولة مضنية لتعديل بوصلة الإنتاج

وقال فاسح بيرو، المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية "من المتوقع تعافي الطلب العالمي على الغاز بشكل تدريجي في العامين المقبلين، لكن هذا لا يعني أنه سيعود سريعا إلى الوضع المعتاد". وأوضح أنه سيكون لأزمة كورونا أثر دائم على تطورات السوق مستقبلا، حيث تخطت معدلات النمو وتعرض الضبابية. وأضاف "ستكون غالبية الزيادة في الطلب بعد 2021 في دول آسيا، حيث تطبق سياسة دعم قوية، وفي مقدمتها الصين والهند".